النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨ - ١٩٧١

دراسة للعلاقات العربية ــ الايرانية ودور بريطانيا فيها

د. روزماري سعيد *

مقـــدمـــة :

قامت القوات الايرانية في الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، وهما جزيرتان في الخليج العربي تابعتان لحاكـــم مشيخة رأس الخيمة الذي ينتمي الى قبيلة القواسم ، هذه القبيلة التي حكمت الشارقة ايضا ، والشارقة هي احدى مشيخات ساحل الخليج وكان يعرف آنذاك بساحل (الامارات المتصالحة) وكلتا الامارتين الان عضو في اتحـــاد الامارات العربية المتحدة . وقد احتج العالم العربي بشدة على اجراء ايران هذا . فقد قطعت العراق علاقاتها الديبلوماسية مع كل من بريطانيا وايران ، ودعت الى عقد مجلس الامن الدولي للبت في هذه المسألة . كما عقدت جامعة الدول العربية عدة اجتماعات خصصت لمناقشتها وقامت ليبيا التي كانت تعتزم ارسال قوات مسلحة الى الخليج ، بتأميم حصتها في شركة « بريتيش بتروليوم » British Petroleum ردا على فشل الحكومة البريطانية في منع ايران من احتلال هاتين الجزيرتين . غير أن كل هذه الاجراءات من جانب الدول العربية لم تفلح في اعادة الجزيرتين الى امارة رأس الخيمة . وبالتالي الى دولة الامارات العربية المتحـــدة . ولا تزال ايران تسيطر عليهما بعد مضي ثلاث سنوات ونصف على احتلالها لهما **

---

* تعمل مستشارة بمؤسسة **المشاريع والتنمية العربية** ببيروت . حصلت على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث للشرق الادنى في عام ١٩٦٨ من كلية الدراسات الشرقية والافريقية بجامعـــة لنـــدن .

امضت عدة سنوات في اعداد ابحاث لدى مكتبي الوثائق الهندية والوثائق العامة في لنـدن تتعلق بالتاريخ الحديث للخليج والبحر الاحمر . وقد كتبت عدة دراسات تضمنت منطقة الخليج .

** **اتهمت الاوساط الشعبية في دولة الامارات العربية المتحدة السلطة الاتحادية (ببيع) الجزر المشار اليها مع بعض جزر اخرى من خلال الشعارات التي كتبت في ذلك الوقت ومنها (الاتحـــاد باع ، والشاه اشترى ، والكل نايم) (المحرر)**

وعند احتلال ايران للجزيرتين ، كتب الكثير في الصحافة العالمية عن مدى شرعية هذا الاجراء الذي يثير الجدل . فقد ظهرت مقالات بعضها يؤيد دعوى ايران في الجزيرتين ، وبعضها الاخر يدين هذا الاجراء ويعتبره اعتداء سافرا . وفي نفس الوقت شجبت بريطانيا اتهامات العرب لها بانها قد تواطأت مع ايران ونفت ان يكون لها اي علم سابق بما اقدمت عليه ايران . والان وقد تراكم غبار النسيان نسبيا على هذه المسالة ، فان دراستنا لتاريخ هاتين الجزيرتين المتنازع عليهما من شانها ان تجلو طبيعة هذا النزاع على حقيقته

ولعل افضل بداية لتناول الموضوع في هذه الدراسة هي اوائل العشرينات من هذا القرن عندما طرا تحول جذري على مجمل البنية السياسية للخليج كنتيجة مباشرة من نتائج الحرب العالمية الاولى . وقد استمرت البنية السياسية الجديدة في معظمها ، ولا تزال هي أساس الخصائص الاجتماعية والسياسية التي تتميز بها هذه المنطقة في الوقت الراهن ، الامر الذي يجعل هذه البنية ذات تأثير مباشر على الاحداث في المنطقة . وخلال العقدين السابقين لنشوب الحرب العالمية الاولى ، تعرض النفوذ والتفرد اللذين ارست بريطانيا دعائمهما في الخليج في القرن التاسع عشر ، تعرضا للتهديد من قبل المانيا وفرنسا وروسيا والامبراطورية العثمانية . وبالرغم من ان بريطانيا بذلت كل ما في وسعها للحيلولة دون حصول هذه القوى على موطيء قدم في الخليج ، فان هذه الاخطار القديمة التي تعرضت لها السيادة البريطانية على الخليج لم تتلاشى الا بعد انتهاء الحرب . اذ ان سقوط المانيا وانهيار روسيا القيصرية وتفكك الامبراطورية العثمانية كانت عوامل قد غيرت الموقف الى حد بعيد وفي سنة ١٩١٩ برز الخليج مجددا كبحيرة بريطانية محصنة . والمعاهدات التي وقعتها بريطانيا في القرن التاسع عشر مع حكام الكويت والبحرين « وساحل الهدنة » الامارات العربية الان ومن ثم معاهدتها مع حاكم قطر بعد سنة ١٩١٦ ، قد جعلتها الحاكم الفعلي للدول الواقعة على الشاطيء العربي من الخليج . كما ساعد احتلالها للعراق سنة ١٩١٧ على تعزيز سيطرتها . اما في ايران ، وخاصة في المناطق الجنوبية الغربية التي تمتد الى مياه الخليج ، فان النفوذ البريطاني القوى بقي على حالته .

غير ان دولتين جديدتين دخلتا المسرح السياسي للخليج بعد ذلك مباشرة ، الامر الذي أصبح مثار قلق للبريطانيين وهاتان الدولتان هما : ايران عندما قوى الامبراطور « رضا شاه » والمملكة العربية السعودية عندما تمركز عبد العزيز بن سعود في دولته الجديدة . فقد بدات كل من هاتين الدولتين

---

* جرت في السنوات اللاحقه احتفالات شجب لاحتلال الجزر وذلك في معظم امارات الخليج . الا ان تلك الذكرى لم يعد لها وجود في هذا العام (المحرر) .

تدريجيا باقلاق مركز بريطانيا الذي كان قائما آنذاك ، وذلك بأن وجهت ايران الشعور القومي الايراني العارم ضد السيطرة البريطانية ، بما في ذلك محاولاتها المستمرة لتأكيد حقها في السيادة على الجزر الواقعة في الخليج . اما السعودية فقد نجحت في ذلك بفضل توسعها المثير للاعجاب والذي وصـــل الى ذروته بسيطرتها على معظم مناطق شبه الجزيرة العربية من البحر الاحمر وحتى الخليـــج العربي .

وخلال العشرينات قامت هاتان الدولتان (ايران والسعودية) بتقديم مساهمة فعالة في التطور الداخلي للدول العربية الخليجيـــة وخاصة دول الامارات المتصالحة ★ وقد اتبعت كل من الدولتين اساليـب مماثلة لغرض الاعتراف بحقوقهما في منطقة الخليج . وخلال تلك الفترة عندما كانت هاتـان الدولتان لا تزالان في مرحلة تعزيز القدرة الذاتية لم تتردد اي منهما في اللجوء الى القوة كوسيلة لتوكيد الذات .

اما في الثلاثينات فقد خففت كل منهما من تطرف استراتيجيتها كســلاح اكثر فعالية ، ولجأتا الى الديبلوماسية غير انه يجدر بنا ان نشير الى ثلاث نقاط تتباين فيها اساليب كل من الدولتين بشكل واضح . **اولا** ، رغم ان كـلا منهما قد ادعت بحقها في السيادة على اجزاء مختلفة من المشيخات الخليجية العربية ، الا ان السعودية لم تفصح قط بشكل علني عن مطالبها الا في الثلاثينات عندما عرفت باحتمال وجود النفط في بعض تلك المناطق في حين ان ايران جاهرت بمطالبها دون ارجاء . **ثانيا** ، كانت السعودية مهتمة بالمناطق الداخلية من دول الخليج ، في حين كان اهتمام ايران مركزا على المناطق الساحلية . غـير ان الفارق الثالث والاهم بين هاتين الدولتين هو أن السعودية دولة عربية لها روابط وثيقة مع الدول العربية الاخرى في الخليج ، في حين ان ايران دولة غير عربية ، وتفصل بينها وبين الدول العربية ، رغم كونها دولة مسلمة ، سنوات طويلة من الخلاف العنصري والسياسي . وهذه الحقيقة الاخيرة جوهريـــة بالنسبة لاية محاولة لفهم الشئون السياسية للخليج ، وبخاصة قضية النزاع الاقليمي . ان تعصبا عميق الجذور يفصل بين ايران الآرية والعرب الساميين

★ اطلق عليها هذا الاسم نسبة الى الهدنة البحرية الدائمة التي ابرمت سنة ١٨٥٣ . وحتى سنة ١٩٢١ ، كانت هذه الامارات تتالف من ابو ظبي والشارقة وعجمان وام القوين . وفي سنة ١٩٢١ انفصلت راس الخيمة عن الشارقة واصبحت مشيخة مستقلة . وفي سنة ١٩٣٦ اصبحت (كلبا) وهي مشيخة اخرى تابعة للشارقة ، اصبحت الامارة السابعة في هذا الساحل ، الا انه اعيد ضمها الى الشارقة سنة ١٩٥٢ . غير ان جزءا آخر من الشارقة ، وهو الفجيرة ، انفصـل عنها سنة ١٩٥٢ ، ولا تزال الفجيرة الامارة السابعة في دولة الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر .

وهذا الشعور لا يفيد في شيء سوى انه يزيد من حدة الصدام العسكري او السياسي او اي نوع من الصدام قد يحدث بين الطرفين .

ومما صعب نسبيا محاولة كل من ايران والسعودية مد نفوذ كل منهما الى الدول العربية على ساحل الخليج هو حقيقة كون حكام كل هذه الدول مرتبطين بمعاهدات مع بريطانيا يمتنعون بموجبها عن التعامل مباشرة مع اية حكومة اخرى غير الحكومة البريطانية اما بالنسبة للامارات المتصالحة ، والتي وقعت عدة اتفاقيات مع بريطانيا منذ عام ١٨٢٠ ، فأن اتفاقية عام ١٨٩٢ مع بريطانيا نصت على ان حكام هذه الامارات يتعهدون بعدم ابرام اية اتفاقيات او اجراء اي اتصال مع دولة اخرى غير بريطانيا ، وبعدم التخلي عن اي جزء من اراضي اماراتهم او بيعه أو رهنه الا للحكومة البريطانية.(١)ومقابل هذا التعهد وعدت بريطانيا بحماية هذه الدول من اي هجوم بحري . ولذلك ، لم تكن هناك من الناحية الفنية اية علاقات بين السعودية وايران ، وكانت الديبلوماسية الانكلو ــ سعودية والانكلو ــ ايرانية هي ايضا صلة الوصل التي تعبر من خلالها كل من الدولتين عن سياستها ازاء ساحل الخليج . وهذا ما وضع حكام الدول الساحلية الخليجية في مركز ضعيف اذ ان اي طلب يتقدمون به الى بريطانيا كان لا بد من أن يخضع لاجتماعات مكثفة في الدوائر البريطانية في لندن ودلهي قبل ان يتم الاتفاق على الاجراء الذي سيتخذ بشأن هذا الطلب . وكثيرا ما يستشهد البريطانيون حين ينتقدون على ردود فعلهم بأن سياستهم الرسمية القائمة على عدم التدخل في الشئون الداخلية للمشيخات الا في الحالات التي تؤثر بشكل مباشر على المصالح البريطانية . ومهما كانت حصيلة هذه الاجتماعات ، فان الكثير من حكام امارات الخليج كانوا يجدون انه من الافضل احيانا تجاوز بنود المعاهدات المبرمة مع بريطانيا والتصرف خلسة وبشكل مستقل عن بريطانيا وذلك بعقد اتفاقيات سرية اما مع ايران او مع المملكة العربية السعودية . غير ان المعاهدة العامة والتي تعرف بمعاهدة الهدنة سنة ١٨٥٣ والتي وقعها حكام الامارات مع بريطانيا وامتنعوا فيها عن القيام بأية اعمال حربية في البحر هذا مما جعلهم غير قادرين على مقاومة اي نوع من انواع الهجوم (٢) خاصة اذا ما جاء عن طريق البحر .

لقد خضعت ايران للاستعمار فترة طويلة من الزمن اكتسبت خلالها تجربة جعلتها تؤكد علانية في كل مناسبة على حقوقها ووحدة اراضيها على الصعيدين المحلي والدولي . وقد تسنى لها ذلك عندما افلح شاه رضا في احتلال طهران سنة ١٩٢١ ، اذ بدأ بتحويل بلاده الى دولة عصرية مستقلة بعد ان خضعت طويلا للسيطرة الروسية والبريطانية خلال القرن التاسع عشر . وكانت السنوات ما بين ١٩١٨ ــ ١٩٢١ قاسية بالنسبة لايران . فبدلا من ان يسمح للحكومة الايرانية بالمشاركة في مؤتمر باريس للسلام ، ادركت هذه

الحكومة بأن انهيار روسيا القيصرية لم يفدها في شيء سوى أنه احكم من قبضة بريطانيا عليها وقد ادركت ايران هذا الامر بوضوح عند توقيع المعاهدة الانكلو ـ ايرانية في اغسطس / ١٩١٩ ، هذه المعاهدة التي منحت بريطانيا اكبر قسط ممكن من النفوذ بحيث انه كاد أن يكون وصاية على ايران . فالحكومة البريطانية قد اصبحت ، على سبيل المثال ، مسئولة ليس عن تنظيم الشئون المالية الايرانية فحسب ، بل وكذلك عن تنظيم الشئون العسكرية للبلاد . ولقد جاء الانقلاب الذي قام به رضا شاه كنتيجة طبيعية لبنود هذه المعاهدة الجائرة . وكانت الغاية الاساسية التي من أجلها سيطر رضا شاه على الحكم في بلاده هي تعزيز سلطة حكومته ، وذلك عن طريق مركزة سلطتها في البداية ثم عن طريق ترسيخ الاستقلال الخارجي للدولة . وهكذا فان العلاقات الانكلو ـ ايرانية خلال العشرينات والثلاثينات وانعكاسها على الامارات العربية ، كانت تخضع لهذين المبدأين اللذين كانت الحكومة البريطانية تدركهما تمام الادراك .

وتنفيذا للمبادىء الاساسية لسياسته الداخلية ، فان أول ما قام به رضا شاه ونفذه بشكل ناجح هو القضاء بشكل منظم على المركز شبه المستقل الذي تتمتع به اقاليم البلاد . ففي سنة ١٩٢١ نجح في اخضاع كل من « خراسان » و « جيلان » ، وفي سنة ١٩٢٢ استسلم الاكراد بعد أن نجحت حكومته في قمع حركة تمرد في «تبريز» ، وفي سنة ١٩٢٤ استطاع قمع ثورة قامت بها قبائل اقليم « لوريستان » . وكان من بين اهتماماته الرئيسية منذ توليه مقاليد السلطة في البلاد تأسيس وتنظيم قوة مسلحة كفؤ بعد أن طرد الجنود الاجانب الذين كانوا في غالبيتهم من البريطانيين والسويديين ، والذين كانوا سابقا ضباطا في الوحدات العسكرية الايرانية . وفي سنة ١٩٢٤ اصبحت قوات رضا شاه على قدر كاف من القوة لمواجهة مسألة اقليم عربستان « خوزيستان حاليا » الذي كان خاضعا لحكم الشيخ « خزعل المحمرة » وحيث أن حقول نفط شركة Anglo Persian oil Company « انكلو ـ بيرشيان اويل كومباني » كانت موجودة في هذا الاقليم ، فقد حصل الشيخ خزعل على تأكيدات من بريطانيا بحمايته . وعندما شجب الشيخ خزعل علنا سياسة رضا شاه ، فان هذا الاخير سرعان ما هدده بالقيام بعمليات عسكرية ضده . وحيث أن الشيخ خزعل لم يكن قادرا على المقاومة ، فقد اذعن للضغط واعلن رسميا عن ولائه لرضا شاه في نوفمبر ١٩٢٤ . وفي الشهر التالي ، تم تشكيل حكومة عسكرية في خوزيستان . وفي شهر ابريل ١٩٢٥ ، القي القبض على الشيخ خزعل وارسل الى طهران حيث عاش منفيا .

وكان لا بد للمعاملة التي لقيها الشيخ خزعل من رضا شاه أن تضع هذا الاخير في مواجهة مع الحكومة البريطانية التي كانت تساند الشيخ خزعل مساندة

فعالة . ورغم ان بريطانيا اصدرت عدة احتجاجات رسمية على اخضاع الشيخ خزعل ثم نفيه ، الا انها لم تفعل شيئا آخر اكثر فعالية وقد ادى انبعاث الشعور القومي في ايران الى سخط ايراني واسع النطاق من المركز المتنفذ الذي كانت بريطانيا تتمتع به في الجزء الجنوبي من ايران . ومن اولى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الايرانية الجديدة ، التي الغت المعاهدة الانكلو ـ ايرانية لسنة ١٩١٩ ، هي طرد المستشارين البريطانيين والتودد بشكل مفتعل من شركات النفط الامريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن النفط . ولم تكن وزارة الخارجية في لندن تكره فكرة احترام حكومة ايرانية قوية ، غير أن حكومة الهند البريطانية رفضت هذه الفكرة بحجة أن الحكومة الايرانية الجديدة لم تكن قوية . وقد برز هذا الخلاف على مسرح منطقة الخليج في العقود الفاصلة بين الحربين العالميتين ، فحكومة الهند كانت تعتبر اية محاولة ايرانية لتأكيد حقوق ايران في المنطقة تعد على حقوق العرب ، وبالتالي تعد على سلامة ونفوذ حكومة الهند . في حين أن وزارة الخارجية في لندن كانت تنظر الى هذه المسألة بتشدد اقل وبمزيد من المرونة ، حسب ظروف القضية المطروحة .

وخلال هذه الفترة ، كانت الحكومة الايرانية تركز اهتمامها على المطالبة بحقها في السيادة على جزر الخليج ، وذلك اتماما منها للسياسة التي كان رضا شاه يتبعها في البر الرئيسي للبلاد . وكانت الحكومة البريطانية من جهتها تعارض بشدة اي توسع للنفوذ الايراني على حساب مناطق نفوذها هي ، وبخاصة بعد أن اصبح الشاطيء العربي من الخليج ذا اهمية متزايدة . ولذلك فقد كانت بريطانيا تحاول دائما دعم ملكية العرب لجزر طنب (٣) وابو موسى (٤) وسرى (٥) والبحرين (٦) . وهذه الجزر ، باستثناء البحرين ذات تاريخ واوضاع مشتركة فقد طالب بها حكام الشارقة من اسرة القاسمي التي استقر فرع منها في « لينجه » على الساحل الايراني للخليج في القرن الثامن عشر . كما طالبت بها ايران بحجة أن « القواسم » قد حكموا « لينجة » كموظفين ايرانيين وقد ايدت بريطانيا طوال القرن التاسع عشر حق العرب في السيادة على جزر الخليج ، وذلك وقوفا منها في وجه المحاولات الايرانية العديدة لتأكيد سيادة ايران على هذه الجزر . وفي سنة ١٨٨٧ ، رفع العلم الايراني فوق جزيرة « سرى » ورغم ان الحكومة البريطانية قد عارضت احتلال ايران لهذه الجزيرة الا انها قررت الاذعان للامر الواقع بصمت ، ودعم حق العرب في جزر ابي موسى والطنب ، وذلك بالرغم من ان « القواسم » لم يتخلوا قط عن المطالبة بحقهم في جزيرة « سرى » وفي سنة ١٩٠٤ ، انزل موظفو الجمارك لايرانيين الاعلام العربية بالقوة في جزر ابي موسى والطنب ، ورفعوا العلم لايراني بدلا منها ووضعوا قوة حراسة في هذه الجزر وازاء ذلك طلب حاكم لشارقة مساعدة الحكومة البريطانية التي فكرت بدورها في ارسال سفينة

حربية لمعالجة هذا الموقف اذا لم تفلح انذاراتها التي وجهتها الى ايران . وبعد اسابيع قليلة أمرت الحكومة الايرانية بانزال الاعلام الايرانية عن هذه الجزر وسحب قوة الحراسة منها ، الا انها أوضحت أنها لا تزال تطالب بالسيادة عليها (٧) . وفي سنة ١٩١٣ ، أكدت بريطانيا مجددا دعمها لحق القواسم في هذه الجزر وذلك عندما بنت حكومة الهند منارة على احدى جزر الطنب . وبعد سنة ١٩٢١ وبعد استقلاله عن الشارقة ، طالب سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بحقه في جزيرتي الطنب . ولا يعرف تاريخ محدد لانتقال ملكية هاتين الجزيرتين لحاكم رأس الخيمة ، غير انه من المعروف أن سلطان بن سالم رفع علمه على جزر الطنب سنة ١٩٢٩ ، ولم يبد حاكم الشارقة أي اعتراض الا أن الحكومة الايرانية طالبت مجددا بحقها في هذه الجزر سنة ١٩٢٣ عندما أرسلت وزارة الخارجية الايرانية مذكرة الى الوزير البريطاني في طهران تؤكد فيها من جديد على حق ايران في السيادة على جزر ابي موسى والطنب (٨) وقد سبق ارسال هذه المذكرة انتشار اشاعة في طهران مفادها أن الحكومة الايرانية قد تعرضت لضغط من صاحب امتياز ايراني للتنقيب عن الاكسيد الاحمر لكي ترفع مطالبها في حقها في السيادة على البحرين وأبي موسى الى عصبة الامم (٩) . اذ أن جزيرة ابي موسى كانت تحتوي على مخزون كبير من الاكسيد الاحمر ، وفي سنة ١٩٢٥ قامت سلطات الجمارك الايرانية بتفتيش الجزيرة وأخذت معها حقيبة من الاكسيد . وبعد صدور تحذيرات من الوزير البريطاني في طهران ، تراجعت الحكومة الايرانية وأمرت موظفي الجمارك لديها بعدم التدخل في شئون جزيرة ابي موسى الى أن يبت في وضع الجزيرة (١٠) .

ولكي تعزز مركزها في منطقة الخليج ، كان لا بد للحكومة الايرانية من بناء اسطول بحري . وبعد أن فشلت الاقتراحات التي تقدمت بها الى بريطانيا طالبة المساعدة بهذا الشأن ، قامت الحكومة الايرانية في النهاية بشراء سفن مدفعية وزوارق دوريات من ايطاليا وذلك لحراسة الشواطيء يديرها ضباط ايطاليون . وكان هذا الاسطول بمثابة اداة تهدد بها ايران سلطة بريطانيا في مياه الخليج ، وقد بدأ ذلك كأوضح ما يكون عندما قام هذا الاسطول باحتجاز الزوارق الشراعية العربية في محاولة من ايران لوضع حد لتهريب البضائع الى الساحل الايراني الجنوبي على ظهر هذه الزوارق . وكانت العشرينات والثلاثينات مليئة بحوادث مماثلة ، وذلك بعد أن قامت ايران سنة ١٩٢٥ بفرض ضريبة على كل شحنات الشاي والسكر المستوردة الى ايران (١١) . لكن تجارة التهريب المربحة لهذه البضائع استمرت من الشاطيء العربي (وبخاصة من الكويت والبحرين ودبي) الى سواحل ايران ، وكان من الصعب على الحكومة الايرانية ايقاف تجارة التهريب هذه . ورفض الوزير البريطاني في طهران طلبا رسميا تقدمت به الحكومة الايرانية لمساعدتها في وضع حد لهذه

التجارة ، كما أوضحت حكومة الهند أنه ليس من شأننا ايقاف تصدير سلع غير ضارة كالسكر من المحميات العربية التي تتمتع بوصايتنا ، وان تطلع ايران الى عكس ذلك ... ليس له ، على حد علمنا ، اي اساس يستند اليه في العرف الدولي (١٢) . ولذلك قررت الحكومة الايرانية معالجة الموقف بنفسها ، وبشرائها لزوارق الدوريات من ايطاليا اصبحت قادرة على البحث عن الزوارق الشراعية العربية التي تقوم بالتهريب في مياه الخليج وايقافها .

الصدامات العربية ــ الايرانية : ١٩٢٨.

حدث في سنة ١٩٢٨ صدامان رئيسان بين ايران ومشيخات ساحل الامارات المتصالحة اهتزت لهما هذه المشيخات . فالحكومة الايرانية كانت تتصرف بشكل ينسجم مع سياستها الرامية الى تعزيز مركزها في منطقة الخليج اما العرب فكانوا عاجزين عن المقاومة ، ليس بسبب عدم توفر قوة عسكرية لديهم ، فحسب ، بل وبسبب ارتباطهم مع بريطانيا بمعاهدات تمنعهم من التعامل مباشرة مع حكومات أجنبية . وفي كلا الحالين ، كان على العرب أن يعتمدوا على دعم الحكومة البريطانية لهم . وفي كلا الحالين ايضا لم يتلق العرب سوى الحد الادنى من الدعم المطلوب . والموقف الذي اتخذته بريطانيا سنة ١٩٧١ سبق لها أن اتخذت موقفا مماثلا له قبل ثلاث واربعين سنة خلت.

وقد حدث الصدام الاول في شهر مايو /١٩٢٨ عندما طردت الحكومة الايرانية شيخ « هنجام » . و « هنجام » هي جزيرة تقع مقابل الشاطيء الجنوبي لـ « قشم » أما سكانها ، ومعظمهم من القرية التي تحمل نفس الاسم ، فكانوا عربا من قبيلة « بني ياس » (١٣) وكان صيد اللؤلؤ هو مهنتهم الرئيسية وكان « بنوياس» قد استقروا في هنجام في أوائل القرن التاسع عشر ، حوالي سنة ١٨٢٦ باذن من سلطان مسقط الذي كانت ارض هنجام والتي كانت تخضع لعقد ايجار من سلطان بندر عباس وقد كان سلطان بندر عباس قد اعترض مسبقا على كون الجزيرة خاضعة لعقد ايجار بندر عباس وقال ان لا ذكر للجزيرة في عقد الايجار .

ولم تقبل الحكومة الايرانية قط بالحكم المسقطي لهذه الجزيرة وكررت ادعاءها بحقها في السيادة عليها وفي سنة ١٨٦٨ ، ثم في سنة ١٩٠٤ اعترفت كل من حكومة الهند والحكومة البريطانية في لندن بسيادة ايران على هنجام ، متخذين بذلك سابقة للموقف الذي اتخذتاه في سنة ١٩٢٨ .

واكدت حكومة رضا شاه مجددا على المطالب الايرانية بالسيادة على هنجام ، وذلك بانشاء مكتب جمركي ومكتب للبريد فيها ، الامر الذي كان لا بد له ان يحكم قبضة ايران على هذه الجزيرة . وقد تحولت العلاقات بين سكان الجزيرة العرب وبين الايرانيين من سيء الى اسوأ .

وفي سنة ١٩٢٧ ، اشتكى شيخ هنجام من أن وضع موظفي جمارك ايرانيين في الجزيرة كان تعديا على حقوقه (١٤) . وكان شيخ هنجام ، احمد ابن عبيد بن جمعه ، هو والد زوجة حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم . وكان مواطنوه على صلات حميمة مع ساحل الامارات المتصالحة كما كانت تربطه به روابط وثيقة . وقد وصل سخط الشيخ احمد على الحكومة البريطانية الى ذروته في شهر ابريل ١٩٢٧ ، عندما احتجز موظفو الجمارك الايرانيون مركبا شراعيا يخصه . اذ استشاط الشيخ احمد غضبا وهاجم مكتب الجمارك الايراني في الجزيرة . وقد قتل اثناء القتال الذي دار بين الطرفين مدير الجمارك الايراني (١٥) .

ونتج عن ذلك ان اتخذت ايران اجراء انتقاميا من الشيخ احمد ، حيث ارسلت في شهر مايو ١٩٢٨ قوة عسكرية ايرانية الى الجزيرة وطردت الشيخ احمد من هنجام . وهرب الشيخ احمد الى ساحل الامارات المتصالحة حيث كان التعاطف معه في محنته واضحا للعيان . وقد ازداد هذا الشعور بازدياد السخط على الايرانيين ، وتطلع السكان الى بريطانيا ، آملين بالحصول على الدعم منها . وقد أوصى المقيم السياسي في « بوشاير » بتقديم نوع من المساعدة ، محاولا أن يبرهن بأن العلاقات البريطانية مع ساحل الامارات المتصالحة ستتدهور اذا اتخذت حكومته موقفا حياديا «١٦» . لكن كلا من وزارة الخارجية في لندن وحكومة الهند كانتا تعارضان اي تدخل مباشر لصالح الشيخ احمد . وقررتا أن ممارسة الضغط المحلي غير المتطفل على ايران هو الحل الوحيد . وقد ثبت أن هذا الحل كان مفيدا . ففي شهر سبتمبر ١٩٢٨ ، قام مبعوث ايراني من هنجام بدعوة الشيخ احمد واتباعه على الساحل للعودة الى الجزيرة ، وقبل الشيخ احمد هذا العرض (١٧) .

ورغم ان الصدام الاول بين العرب وايران قد انتهى بشكل سلمي نسبيا الا أن حادثة ثانية جرت في سنة ١٩٢٨ وأوصلت العلاقات العربية ــ الايرانية الى نقطة فاصلة . وكان للحادثة الثانية مضاعفات اكثر خطورة من طرد الشيخ احمد من هنجام ، حيث انها اثرت بشكل مباشر على سلامة وممتلكات الكثير من الناس الذين يعيشون في المشيخات . وكانت المشكلة الرئيسة هذه المرة هي مسألة ملكية جزر الطنب والطرق التي اتبعتها ايران لتأكيد حقها في ملكية هذه الجزر . ففي شهر يوليو ١٩٢٨ قام زورق تابع لمكتب الجمارك الذي كان قد بدأ عمله في جزر طنب قبل شهرين ، قام باحتجاز مركب (جالبوت) يقل ركابا بينهم نساء واطفال ، وذلك عند الطرف الجنوبي من جزيرة طنب . وكان هذا المركب يخص رجلا من دبي ، وقد توقف في الطنب وهو في طريقه من دبي الى « خساب » واجبر المركب ومن فيه من الركاب على مرافقة الزورق الايراني الى « لينجه » حيث سلبت الحلي من النساء وصودرت نقود الركاب وما لديهم من أمتعة (١٨) .

وحدثت مضاعفات فورية على طول الساحل ، وخاصة في دبي حيث تحول الشعور بالسخط الشديد الى خطط لارسال قوة بحرية مسلحة لاطلاق سراح النساء والرد على الاذى بالمثل . غير أن ممثل المندوب السامي البريطاني ، وهذا الممثل رجل عربي مقره في الشارقة ، أفلح في اقناع عرب الساحل بالعدول عن خرق بنود المعاهدة التي ارتبطوا بها وذلك باتخاذهم مثل هذه الاجراءات الانتقامية . ولذلك فقد قرر سكان السواحل الاعتماد على فعالية المساعدة البريطانية التي نصت عليها البنود المتبادلة في معاهدتي سنة ١٨٢٠ و ١٨٩٢ والتي اكد عليها اللورد كورزون Lord Curzon عندما زار الشارقة سنة ١٩٠٣ (١٩) . وقد حث المقيم البريطاني حكومته على اتخاذ اجراء لدعم موقف حكام ساحل الامارات المتصالحة الذين قال عنهم : « اننا نعاقبهم بسرعة عندما يخطئون ، وهم بالمقابل يطالبون بحمايتهم بنفس السرعة عندما يتعرضون للهجوم » (٢٠) . وكان رد فعل حكومة الهند شديدا ايضا اذ قالت : « ان الاجراء الذي اتخذته ايران هو بحد ذاته اهانة للانسانية ، وهو بالنسبة للمسلمين ، وبخاصة العرب الذين يحتقرون الايرانيين ، اعتداء لا يمكن السكوت عليه » (٢١) .

وبعد عدة أيام من احتجاز الجالبوت العربي وصل سلوب (مركب حرب صغير وحيد الصاري) الى دبي في الوقت المناسب ليمنع نشوب الشغب ، اذ أن حكام ساحل الامارات المتصالحة قد وجدوا أن من الصعب تماما كبح جماح غضب الرجال الذين احتجزت نساؤهم ، وأن صبر الاهالي قد عيل . وبينما كانت وزارة البحرية ووزارة الهند في بريطانيا تبحثان في امكانية ارسال سفينة مدفعية الى « لينجه » ، قدم القائم بالاعمال البريطاني في طهران شكوى عاجلة الى رئيس دائرة الجمارك الايرانية الذي ادعى بأن الجالبوت العربي قد احتجز لانه كان يحمل اربعمئة رطل من السكر وطنين من الارز (٢٢) . غير أن المقيم السياسي البريطاني فند هذا الادعاء قائلا بأن المركب لم يكن يحمل سوى كيسين من السكر يكفيان حاجة الركاب . وفي النهاية أفلح الضغط الديبلوماسي على ايران ، واطلق سراح المركب والمسافرين في أوائل شهر اغسطس رغم أنه تمت مصادرة بعض الاموال والبضائع . هذا مع العلم بأن ممثل « القواسم » في جزيرة الطنب ، محمود سلمان ، كان من بين المسافرين الذين احتجزوا ، وقد مات بعد اطلاق سراحه مباشرة (٢٣) .

وحالما أطلق سراح المركب ومسافريه ، كان لا بد للسلطات البريطانية من أن تعالج مشكلتين بارزتين . **المشكلة الاولى** هي اخلاء سبيل البضائع المحتجزة ودفع تعويضات على احتجاز المركب . اما **المشكلة الثانية** فهي المسألة الاكثر اهمية المتعلقة بمطالبة ايران بالسيادة على جزر الطنب ، اذ أن السلطات الايرانية كانت تعتبر الحادثة منذ البداية اهانة فاضحة لها بسبب

القيام بالتهريب في جزيرة ايرانية . وهنا اتخذ البريطانيون موقفين متباينين . فوزارة الخارجية في لندن كانت تريد من المقيم السياسي البريطاني أن يحل هذه المشكلة محليا ، خاصة وأن دائرة الجمارك الايرانية قد أوضحت أن الحادثة جرت دون علم من الحكومة في طهران . أما وزارة الهند في بريطانيا ووزارة البحرية وحكومة الهند ، فكانت تريد ممارسة الضغط السياسي والديبلوماسي على الحكومة الايرانية ، لانها كانت قلقة بشأن مسئوليتها تجاه عرب ساحل الامارات المتصالحة الذين أخذ وضعهم يتدهور بسبب عدم قدرتهم على حماية أنفسهم . وقد أرسل الضابط الاعلى للاسطول البريطاني تقريرا عن هياج الاهالي في الساحل ، وبخاصة في دبي حيث كان الحاكم يتعرض لضغط شديد وبالكاد استطاع أن يهدىء من ثورة غضب مواطنيه الذين اعتبروه مسئولا عن النقص الواضح في دعم بريطانيا لموقفهم (٢٤) . وذيل هذا التقرير بحاشية كتبها السير آرثر هيرتزل ، وزير الهند ، الذي علق على موقف بريطانيا قائلا : « انها ... (أي هذه الحادثة) لا بد أن تجعل حتى وزارة الخارجية في لندن تحمر خجلا » (٢٥) .

وفي النهاية ، تم التوصل الى حل وسط . فكل من حكومة الهند والحكومة البريطانية في لندن قررتا ان تساهما ، بانتظار قيام ايران بدفع التعويضات (٢٦)، بمبلغ خمسة آلاف روبية كتعويض للعرب المتضررين من الحادثة ، على أمل أن يكون لهذا الاجراء تأثير في تهدئة خواطر العرب . غير أن وزارة المالية البريطانية رفضت التصديق على دفع هذا المبلغ ، متجاهلة القرار الذي يقضي بأن عرب الساحل يستحقون هذه التعويضات نتيجة لعلاقتهم مع بريطانيا (٢٧) . وحيث أن المفاوضات البريطانية مع ايران كانت ستبدأ قريبا ، وهي مفاوضات كانت الحكومة البريطانية تأمل منها أن تنتهي بتوقيع معاهدة انكلو ــ ايرانية جديدة ، فان بريطانيا لم تتخذ أي اجراء آخر بشأن التعويضات المترتبة على ايران . وفي شهر مايو ١٩٢٨ ، توصل الطرفان الى اتفاقية شفوية اعتبرت بموجبها جزر الطنب وابو موسى ملكا للعرب . وبانتظار صياغة هذا الاقرار في معاهدة مكتوبة ، فان الحكومة البريطانية فضلت أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء جديد بشأن التعويضات . وبعد أسابيع قليلة ، جرت أول محاولة لخلع الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي على يد عدد من افراد أسرته (٢٨) . وقد اعتبر الضابط الاعلى في الاسطول البريطاني فشل حاكم دبي في الحصول على تعويضات من بريطانيا للمتضررين من حادثة الجالبوت واحدا من الاسباب التي ادت الى وقوع محاولة خلعه . وحث الضابط الاعلى في الاسطول حكومته على تهدئة خواطر العرب بطريقة ما ، كما اقر بأنه لا يعرف لماذا تأخر دفع التعويضات للمتضررين من عرب دبي بسبب احتمال ايجاد تسوية مع ايران بشأن جزيرة تخص رأس الخيمة بالذات (٢٩) ومن جهة اخرى ، رفضت

وزارة الخارجية في لندن الضغط على وزارة المالية البريطانية لدفع هـذه التعويضات قائلة :

« من وجهة النظر المالية المحضة ... ان الاقتراح بالزام دافع الضرائب البريطاني بالدفع بسبب جنحة ارتكبتها دائرة الجمارك الايرانية هو اقتراح غير مقنع ابدا . ولذلك فان السؤال الوحيد الذي يمكن طرحه الان هو فيما اذا كان بالامكان تبرير هذا الدفع على اساس ضرورة سياسية ملحة ... ولقد توصلنا الى قناعة بأن علاقة هؤلاء العرب بنا لم تصل الى درجة تبرر تطلعهم الى الحصول على تعويضات منا .. (٣٠) »

وبينما كانت هذه المناقشات جارية في لندن ، كان موقف الشيخ سعيد يتزايد صعوبة . فمواطنوه كانوا يعتمدون عليه لحمايتهم من هجمات الايرانيين، وكان هو بدوره ملزما بموجب المعاهدة التي يرتبط بها مع بريطانيا بالاعتماد على الحكومة البريطانية للحصول على هذه الحماية . غير ان مثل هذه الحماية لم تصل ، ومن الواضح أن الشيخ سعيد كان يعتبر انشغال بريطانيا بآمالها في التوصل الى معاهدة انكلو — ايرانية أمرا لا اهمية له بالنسبة للورطة التي وقع هو فيها ، خاصة وانه قد واجه محاولة لخلعه في تلك السنة بسبب اذعانه للمعاملة التي يلقاها من بريطانيا وكانت حكومة الهند وحدها مدركة لصعوبة موقف الشيخ سعيد ، قررت في نوفمبر ١٩٢٩ دفع مبلغ خمسة آلاف روبية كاملة الى المتضررين (٣١) من احتجاز المركب العربي وتم ذلك في النهاية وبحضور الشيخ سعيد في اوائل سنة ١٩٣٠ .

فشل المساعي الديبلوماسية : « ١٩٢٨ — ١٩٣٥ »

ان الموقع الاستراتيجي لدول الخليج والمصادر النفطية الهائلة فيها هما العاملان الاساسيان اللذان أعطيا لهذه الدول اهمية فائقة في العلاقات الدولية في الوقت الراهن . غير أن نظرة سريعة الى خريطة المنطقة تبين لنا النتائج التي ترتبت على الاهمية التي اكتسبتها المنطقة مؤخرا ازاء تشابك المناطق المحايدة ، والحدود غير المخططة والمتنازع عليها ، وتعدد الادعاءات والادعاءات المضادة بالسيادة على الاراضي هي كلها امور تبين المأزق الذي تعيش فيه المنطقة نتيجة للاهمية التي اكتسبتها مؤخرا . والسرعة التي كان على هذه الدول أن تنسجم بها مع المفاهيم الغربية للحدود والمياه الاقليمية لم تفد في شيء سوى انها زادت من حدة المأزق ، فلا شيء اغرب على المجتمع البدوي العربي من تخطيط الحدود بشكل دائم .

وبالنسبة للجزر التي تطالب ايران بالسيادة عليها ، وكذلك كل التعقيدات المتعلقة بتخطيط الحدود ، فان مشكلات الملكية لم تعالج بشكل سليم من قبل السلطات البريطانية التي كانت مقيدة بموجب التزاماتها في المعاهدات بأن

تشارك في ايجاد الحلول وتفاوض لصالح دول الخليج التي لا معين لها . غير أن متطلبات السياسة البريطانية وابعادها المختلفة حالت دون ايجاد حل واضح للمشكلة ، فقد اعترفت بريطانيا في الثلاثينات باهمية ايران ، ولم تكن راغبة في التضحية بامكان التوصل الى اتفاقية انكلو ــ ايرانية جديدة من أجل ارضاء حكام راس الخيمة والشارقة . لكنها فكرت جديا في حل النزاع عن طريق اقناع حاكم راس الخيمة بتأجير او بيع الجزر المتنازع عليها لايران .

رأينا فيما سبق كيف ان قيام ايران باحتجاز المركب العربي الذي يخص رجلا من دبي قد نتج عنه قرار بريطانيا بألا تتخذ موقفا متشددا قبل أن تحـــل مشكلة ملكية جزر أبي موسى والطنب . وفي نفس الوقت ايضا ، كانت الجهود تبذل للتوصل الى اتفاقية انكلو ــ ايرانية جديدة . وقد تم الاتفاق في مسودة معاهدة سنة ١٩٢٩ على اعتبار جزيرة « سرى » ملكا لايران ، وجزر ابي موسى والطنب ملكا للعرب لكن المفاوضات بين ايران والحكومة البريطانية توقفـــت سنة ١٩٣٠ بسبب رفض بريطانيا لمطالبة ايران بملكية جزر الطنب (٣٢) وكان « تيمورتاش » وزير البلاط الايراني ، قد صرح في اغسطس ١٩٢٩ بأن ايران ستتخلى عن مطالبتها بجزيرة ابي موسى اذا قبلت الحكومة البريطانية الاعتراف بملكية ايران لجزر الطنب . وكانت وزارة الخارجية في لندن مهتمة بايجاد تسوية للنزاع ، ولم تكن تعارض فكرة الحصول على عقد ايجار من الشيخ سلطان حاكم راس الخيمة يؤجر بموجبه هذه الجزر لايران . غير أن المقيم السياسي كان يعتقد بصعوبة تحقيق ذلك : « انني لا اعتقد بأنه سيرضى مهما كان المبلغ الذي قد تدفعه ايران لقاء استئجارها للطنب ، فهو رجل عنيد وكثير الشكوك ،وسوف يشك في الدافع الذي يكمن وراء اي عرض قد يقدم اليه . ان المنارة التي بنتهـــا الحكومة البريطانية على الجزيرة (الطنب) تعطي هذه الجزيرة اهميـــة كبيرة بالنسبة لنا ، وقد اقتنع الشيخ من مصدر ما مؤخرا بأن هذه المنارة ستدر عليه أموالا طائلة » (٣٣) .

وقد صدقت تنبؤات المقيم البريطاني الذي اجتمع مع حاكم راس الخيمة في شهر مايو ١٩٣٠ وحاول اقناعه بتأجير الجزيرة لايران .

وكان المقيم السياسي قد طلب من حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان حضور هذا الاجتماع ليؤثر على الموقف السلبي الذي يتخذه ابن عمه حاكم راس الخيمة . الا انه تبين ان كلا الحاكمين كانا يعارضان تأجير الجزيرة وقد قررا بأن اي مبلغ يعرض ليس كافيا لاقناعهما بالموافقة (٣٤) .

وقد اعتبر المقيم السياسي هذا القرار نهائيا ، مدركا مدى ضعف موقف حاكم راس الخيمة أمام مواطنيه لو انه وافق على التخلي عن جزء من الاراضي التابعة له . ولكن « تيمور تاش » اقترح في اكتوبر ١٩٣٠ تأجير جزر الطنب وابي موسى لايران لمدة خمسين سنة . وقد اعتبرت كل من وزارة الهند في لندن ووزارة

الخارجية في الهند هذا العرض الايراني حلا وسطا مناسبا ، حيث أنه بموجب ذلك ، لن يكون من الضروري صدور اعتراف رسمي بحقوق رأس الخيمة في السيادة على هذه الجزر ، اذ ان الاعتراف الضمني الذي يشير اليه قبول ايران باستئجار هذه الجزر من الشيخ سلطان ودفع قيمة الايجار له سيكون بمثابة اقرار كاف بسيادة الشيخ سلطان على هذه الجزر . ولذلك فقد اجتمع المقيم السياسي مع الشيخ سلطان في شهر ابريل ١٩٣١ للتباحث حول امكانية قبول الاخير بالعرض الايراني . ويبدو أن الشيخ سلطان كان في هذه المرة اكثر ميلا للموافقة على الفكرة ، غير انه كان متشددا بشأن الشروط التي تجب اضافتها الى اية اتفاقية ، وهذه الشروط هي : بقاء علمه مرفوعا فوق جزيرة الطنب ، وأن لا تكون لايران سلطة على سكان الجزيرة ، وان لا يكون للجمارك الايرانية اية سلطة فيها (٣٥) . وفي هذه الاثناء كانت المفاوضات بين بريطانيا وايران قد علقت ، والسبب الرئيسي لذلك هو الاختلاف حول مسألة جزيرة الطنب وبقاء مسألة الحصول على عقد ايجار من الشيخ سلطان معلقة .*

غير أن مسألة عقد الايجار هذه عادت الى المسرح من جديد في شهر سبتمبر ١٩٣٣ وذلك عندما كتب الضابط الاعلى في الاسطول تقريرا حول اجتماع كان قد عقده مع الشيخ سلطان وصرح الشيخ خلاله بأنه قد تسلم رسالة من طهران تعرض عليه فيها تأجير جزيرة الطنب الى الحكومة الايرانية (٣٦) .

ورغم أن الضابط الاعلى في الاسطول ذكر الشيخ سلطان بالتزاماته بالمعاهدة التي تمنعه من التخلي عن اي جزء من أراضيه او بيعه او رهنه دون اذن مسبق من الحكومة البريطانية ، فقد ثارت مخاوف المقيم السياسي في بوشهر . اذ كان يراقب ، بقلق ، التزايد المستمر للمصالح الايرانية على ساحل الامارات المتصالحة خلال العامين الماضيين ، وخشي من أن يكون ذلك دلالة على اهتمام مفرط بالمنطقة ولكن حدة مخاوفه هدأت عندما اكد له مندوب المفوضية السامية البريطانية بأن الشيخ سلطان كان قد اخترع مسألة الرسالة التي أتته من طهران ، آملا من ذلك حث الحكومة البريطانية على استئجار جزيرة طنب منه (٣٧) .

غير أن التودد الإيراني من الشيخ سلطان كان قد لوحظ سابقا . ففي شهر سبتمبر ١٩٣٢ ، اعلم الضابط الاعلى في الاسطول المقيم السياسي بأن تاجرا ايرانيا قد قابل الشيخ سلطان لاقناعه بالتحالف مع ايران بدلا من

---

* لقد استخدمت بريطانيا مسألة الجزر في هذه الفترة من التاريخ كنقطة مساومة لحصولها على امتيازات اكبر في ايران اثناء مفاوضات لم تنجح لعقد معاهدة ثنائية ، ولم يكن الدافع هو الحفاظ على الحقوق العربية (المحرر) .

بريطانيا ، « .... قائلا له بأن ذلك سيكون لصالحه ، اذ أن ايران ستكون القوة البحرية العظمى في الخليج » (٣٨) . وبالرغم من عدم وجود دليل على ان التاجر الايراني كان مبعوثا متخفيا للحكومة الايرانية ، فان الشكوك حامت حول هذه الزيارة ولا سيما وانه كان من المعتقد أن هذا التاجر قام بزيارات مماثلة لحكام اخرين على الساحل .

وفي سنة ١٩٣٤ ، تجدد الاهتمام الايراني الرسمي بجزيرة طنب ، الامر الذي أثار مخاوف بريطانيا مجددا . فقد قام حاكم بندر عباس وجابي الضرائب ورئيس البوليس فيها بزيارة الجزيرة في شهر ابريل من تلك السنة ، واستعلموا عن المنارة (٣٩) بطريقة ودية ولطيفة . ومع ان وزارة الهند كانت تحبذ ارسال احتجاج رسمي على هذه الزيارة للحكومة الايرانية ، الا ان وزارة الخارجية في لندن لم تكن راغبة في ذلك بحجة أن : « السياسة الراهنة لحكومة جلالته تقضي بتجنب اي اجراء ازاء ايران يتسم بطابع تهديد لا مبرر له ... » (٤٠) .
وفي شهر اغسطس من نفس العام قام مركب ايراني (وحيد الصاري) يسمى « بالانج » بمطاردة مركب شراعي يخص وكيل شركة « بريتيش انديا ستيم نافيجيشن كومباني British Steam Indian NavigationCompany الذي كان يعيش في دبي . وبعد بضعة أيام قام مركب ايراني بانزال جماعة على جزيرة طنب ، ورسا مقابل ساحل الجزيرة (٤١) .

وقد راقبت لندن بقلق شديد هذه النشاطات البحرية التي تلت مباشرة الزيارة التي قام بها الموظفون الايرانيون في بندر عباس لجزيرة طنب . وقد اصدرت وزارة الخارجية في باديء الامر تعليماتها الى الوزير البريطاني في طهران لتحذير الحكومة الايرانية بأن الاوامر قد صدرت لضابط الاسطول البريطاني بأن يعتبر استمرار الاجراءات الايرانية التي تنطوي على المطالبة بالسيادة على الجزيرة اجراءات عدوانية . غير ان وزارة الخارجية طلبت لاحقا من الوزير البريطاني تخفيف حدة الانذار ، وذلك بعد ان طلب وزير الخارجية الايراني استئناف المفاوضات بشأن ابرام معاهدة عامة بين الطرفين .وعندما اتضح للشيخ سلطان انه كان واقعا بين فكي كماشة الاستراتيجية السياسية لكل من الحكومتين البريطانية والايرانية ، ولما كان غير راغب في انتظار النتيجة ، فقد قرر اجراء اتصال منفصل مع ايران . وأثار الشيخ سلطان سخط المقيم السياسي عليه عندما قام في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ بانزال علمه من فوق جزيرة طنب وازال سارية العلم منها (٤٢) وعلى اثر ذلك مباشرة أرسل المقيم السياسي المركب صغير (زورقا وحيد الصارى) الى الشارقة للاستفسار عن معنى « الاجراء غير العادي » الذي اتخذه الشيخ سلطان . وقد افاد مندوب المفوضية السامية البريطانية بأن ازالة سارية العلم كانت تهدف لفت نظر بريطانيا الى عدم دفعها ايجار المنارة في حين أن حاكم الشارقة قد تسلم ايجار المرفأ الجوي الذي

تستخدمه بريطانيا في مشيخته . (٤٣) ومن الاسباب التي ذكـرت ايضا أن الشيخ سلطان كان يأمل في ان تقوم بريطانيا باستئجار الجزيرة منه (٤٤) . وبالرغم من التاكيدات بأن الشيخ سلطان اتخذ هذا الاجراء آملا زيادة دخله الشخصي وليس بضغط من ايران ، الا ان شائعات وصلت الى بوشهر مفادها انه كان يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لرفع العلم الايراني فوق جزيرة طنب ، وان الخطط كانت توضع لجباية الجمارك هناك . ولكي يقرر فيما اذا كان الشيخ سلطان يتعاون مع ايران ام لا ، فقد اعطى المقيم السياسي الشيـــخ سلطان مهلة عشرة أيام ليعيد خلالها رفع علمه فوق الجزيرة . وحيث انـــه كان من المعروف ان حاكم الشارقة كان يطمح الى استعادة جزيرة طنب كجزء من الاراضي التابعة له ، (٤٥) فقد حذرت بريطانيا الشيخ سلطان بشدة من أنه سيخسر الجزيرة التي ستنقل ملكيتها الى ابن عمه القاسمي اذا لم يذعن لاوامر بريطانيا . وقد افلح الانذار البريطاني اذ قام الشيخ سلطان في الثالث مـــن ابريل ١٩٣٤ باعادة سارية العلم ورفع العلم فوقها . وبعد ذلك بقيت هذه المسألة معلقة

اما بالنسبة لجزيرة ابي موسى ، فان مطالبة ايران بالسيادة عليها لـــم تتسم بنفس الدرجة من العناد ، وذلك لان ايران كانت راغبة في التخلي عنها مقابل الحصول على جزيرة طنب وقد اكتشفت في جزيرة أبي موســـى مكامن للاكسيد الاحمر . وفي سنة ١٨٩٨ منح حاكم الشارقة أول امتياز لاستخراج هذا الاكسيد الى ثلاثة من العرب . وفي سنة ١٩٠٦ اعطى اثنان من هـــؤلاء العرب حقوقهما في استثماره الى شركة « فونكهاوز » Wonkhau الالمـــانية دون الحصول على اذن من الحاكم . وفي السنة التالية الغي حاكم الشارقة هذا الامتياز بتحريض من بريطانيا ، الامر الذي اثار خلافا بين الحكومتين البريطانية والالمانية ، وخاصة بعد وصول سفينة حربية بريطانية الى الجزيرة لترحيـــل عمال شركة « فونكهاوز » بالقوة (٤٦) . وبعـــد الحرب قـــررت الحكومـــــة البريطانية انه لا يحق لشركة « فونكهاوز » المطالبة بالحصول على امتيـــــاز جديد . وفي شهر يناير ١٩٢٣ وقع رجل انكليزي اسمه « ستريـــك » على امتياز لمدة خمس سنوات منحه اياه حاكم الشارقة . الامر الذي دفع بالسلطات الايرانية الى ارسال رجل من « لينجه » في سنة ١٩٢٥ لاحضار بعض الاكياس من الاكسيد . وبعد ان تقدم المقيم السياسي البريطاني بشكوى الى سلطات الجمارك الايرانية بشأن هذه الحادثة جرت اتصالات ديبلوماسية بين الطرفين اكدت خلالها الحكومة الايرانية من جديد حقها في ملكية جزيرة ابي موسى . وفي شهر يونيو ١٩٣٤ ، طلب الشيخ سلطان بن صقر ، حاكم الشارقة ، من المقيم السياسي السماح له بمنح امتياز لاشـــخـــاص ايرانيين يعيشون في دبي

(٤٧) . وبينما كان هذا الطلب قيد الدراسة ، حصلت شركة بريطانية هي شركة جولدن فالي اوكر اند اكسيد كومباني ليمتد Golden valley Ochre And Oxcide Co., Ltd حصلت على عقد اختياري لمدة ستة اشهر من حاكم الشارقة مقابل دفعها لمبلغ (٥٠٠) روبية (٤٨) . وفي اواخر شهر يناير ١٩٣٥ ، وقعت هذه الشركة مع الشيخ سلطان على امتياز تجاري . وقد اعتبرت الحكومة الايرانية منح هذا الامتياز خرقا للوضع القائم الى حين صدور قرارات نهائية بشأن السيادة على جزيرة ابي موسى ، وارسلت احتجاجا رسميا الى لندن تطلب فيه الغاء هذا الامتياز . لكن وزارة الخارجية في لندن تجاهلت هذا الاحتجاج ، واهملت هذه المسألة .

خاتمـــــة :

ان فشل بريطانيا في حل مشكلة الجزر المتنازع عليها بأية طريقة عسكرية او ديبلوماسية ، او بالاثنتين معا ، كان مؤشرا للسياسة البريطانية في منطقة الخليج . فهي على عكس السياسة التي كانت تتبعها في انحاء اخرى من العالم لم تكن تأبه للراي العام البريطاني او العربي . ان السلطات البريطانية كانت تسيطر بشكل فعال على منطقة الخليج ، وبخاصة في مرحلة ما قبل النفط ، حتى انه لم يكن باستطاعة احد ان يدخل الى هذه المنطقة دون موافقة بريطانيا . ولذلك فان اخبار الاحداث هناك كان من الصعب تماما ان تصل الى اي مكان آخر فيما عدا المسئولين في لندن ودلهي واضافة الى ذلك فان وجهات نظر حكام وشعوب دول المنطقة كانت نادرا ما تعتبر مهمة بالقدر الذي يكفي للتأثير في نوع القرار البريطاني اذ ان ضعف هذه الدول جعلها غير ذات اهمية في مفهوم سياسة القوة ، كما انه لم تكن هناك بعد اية دلائل تشير الى وجود النفط في هذه الدول بحيث تصبح هامة من الناحية الاقتصادية .

ولو ان بريطانيا اهتمت بالامر بما فيه الكفاية ، لكانت لجأت الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأكيد ملكية العرب بشكل نهائي للجزر المتنازع عليها . وهذه النقطة اساسية بالنسبة لهذه المسألة . فقد راينا عند احتجاز المركب العربي ان وزارة المالية البريطانية لم توافق على دفع تعويضات المتضررين بحجة انه ليس من المفروض الزام المواطن البريطاني بدفع تعويضات عن الاجراءات التي تتخذها سلطات الجمارك الايرانية . والواقع ان وزارة المالية كانت تعتقد بأن الحكومة البريطانية قد ادت للعرب « خدمة جليلة اخرى » وذلك بمنعهم من اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الايرانيين انفسهم . وعندما بانت لبريطانيا امكانية التوصل الى اتفاقية انكلو ـ ايرانية فانها حثت حاكم راس الخيمة على تاجير جزره لايران آمله بذلك في تعجيل المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية . وعندما لجأ الحاكم بعد فترة قصيرة الى التصرف وفق ارادته للتوصل الى

نوع من الاتفاق مع الايرانيين ، وجهت اليه بريطانيا لوما شديدا خاصة لان المصالح البريطانية كانت ستتعرض للخطر لو انه نجح في مساعيه . ولم تفلح قط التوصيات التي رفعتها السلطات البريطانية المحلية ، في الخليج التي كانت اكثر الجهات ادراكا للمأزق الذي كان فيه حكام المنطقة والتي كانت تريد من حكومة لندن اعطاء المزيد من المساعدة الايجابية لهؤلاء الحكام لم تفلح في التأثير بشكل كاف على حكومة لندن بحيث تغير هذه الاخيرة مجرى الاحداث .

ويمكننا هنا ذكر مثالين واضحين على جهود السلطات البريطانية التي كانت تبذلها لدعم مطالب حكام دول الخليج في السيادة الاقليمية عندما كانت هذه المطالب تخدم المصالح البريطانية في المنطقة . **والمثال الاول هو مسألة البحرين** ، وهذه المجموعة من الجزر طالب رضا شاه منذ سنة ١٩٢٧ بملكية ايران لها . وكانت هذه المطالبة بشكل خاص نذيرة شؤم بالنظر الى ضخامة طائفتي الشيعة والايرانيين في البحرين* ، وهما طائفتان كثيرا ما كانتا تستخدمان لاضعاف حكم آل خليفة . غير ان البحرين كانت مركز المصالح البريطانية في الخليج ، فقد كانت تعتبر ، حتى قبل تفجر النفط فيها المكان الاول المرشح ليخلف بوشهر كمقر للقيادة البريطانية في الخليج . وبعد الحرب العالمية الاولى بفترة قصيرة ، شجعت بريطانيا شيخ البحرين على تعيين مستشار بريطاني له ، وهو تشارلز بيلجريف ، Charles Belgrave الذي قام باجراءات اصلاحية في دائرة الجمارك في البحرين وانشأ مرافق اجتماعية متعددة وبني مدارس ومستشفيات لمصلحة البحرين** التي سرعان ما اصبحت اكثر دول الخليج تطورا . فقد كان فيها اول المدارس التي افتتحت في المنطقة (ومن ضمنها اول مدرسة للبنات) واول المستشفيات والدوائر المدنية . وكانت السلطات البريطانية تراقب عن كثب التطور الداخلي في البحرين ، كما كانت تدعم باستمرار موقف البحرين في وجه اية تحركات ايرانية . ولذلك ، فانه لم يكن من المفاجيء ان تتخلى ايران رسميا وبشكل نهائي عن مطالبتها بهذا الارخبيل وذلك في شهر مارس ١٩٧٠ .

اما المثال الثاني فهو الخلاف على الحدود بين السعودية وابو ظبي ، هذا الخلاف الذي عرف بـ « أزمة البريمي » وكما ذكرنا سابقا ، لم تعلن السعودية صراحة عن مطالبتها بالسيادة الاقليمية الا بعد ان اتضح لها احتمال وجود النفط في الاراضي التي تطالب بملكيتها . ورغم انها اعلنت رسميا عن مطالبتها هذه لاول مرة في سنة ١٩٣٤ ، عندما طالبت بملكية معظم منطقة الدفرة D.frah

---

* هذا هو التفسير البريطاني الذي يفترض ان الشيعة في البحرين موالون لايران وقد اثبت الاستفتاء الذي اجرى في البحرين في مارس ١٩٧٠ عدم صحة هذه الفكرة . (المحرر) .

** لقد قام الشعب في البحرين بمبادرة منه بانشاء المدارس ، ولم تنشأ المستشفيات الحديثة الا بعد تدفق عوائد البترول ، ولقد افاض السيد شارل بلجريف في مذكراته عن دوره في النهضة البحرانية الحديثة الا ان ذلك يتجاوز حدود الواقع . (المحرر)

التابعة لابو ظبي ، الا انها لم تحاول ان تفرض مطلبها بشكل فعلي حتى سنة ١٩٥٢ عندما حاولت ان تضم اليها واحة البريمي التي كانت ابو ظبي تطالب بها ايضا . ففي تلك السنة ، دخلت قوة سعودية مسلحة واحة البريمي لكن قوات الهدنة البريطانية تدفقت بسرعة من عمان بمساعدة القوات الجوية الملكية لمجابهة القوات السعودية وحماية ابو ظبي . فتوقف القتال بين الطرفين بعد ان تم الاتفاق على احالة القضية الى محكمة دولية . لقد دافعت بريطانيا ، بالطبع عن ابو ظبي لكن المفاوضات علقت في النهاية . وعندما تبين ان هذه المفاوضات قد انتهت الى لا شيء ، استخدمت القوة ، اذ قامت قوات الهدنة البريطانية في عمان Trucial Oman Levies في سنة ١٩٥٥ بطرد القوات السعودية من البريمي ، واوضحت الحكومة البريطانية انها تعتبر معظم اراضي هذه الواحة ملكا لابو ظبي وان قريتين من هذه الواحة تتبعان سلطنة مسقط وعمان وبالرغم ان السعودية لم ترض بالحكم الذي اصدرته بريطانيا ، فان واحة البريمي ظلت تابعة لابو ظبي ومسقط وقد اعلن قبل اشهر قليلة فقط عن ابرام اتفاقية رسمية بين ابو ظبي والسعودية بشأن هذه الواحة . ومن الواضح بالنسبة لهذه المسألة ان الحكومة البريطانية لم تبذل مثل هذا الجهد العسكري والقانوني لدعم موقف ابو ظبي لمجرد ارتباطها بمعاهدة مع هذه الاخيرة ، بل كان دافعها الى ذلك هو معرفتها بأن الساحل الشرقي للجزيرة العربية يحتوي على اضخم واغنى حقول النفط في العالم . ولذلك فقد كانت بريطانيا تشعر بوجوب الدفاع عن كل شبر من هذه الاراضي ومنح امتيازات التنقيب عن النفط لشركات تملكها او تسيطر عليها بريطانيا .

أما بالنسبة لمسألة جزر طنب وأبي موسى ، فلم تكن لبريطانيا فيها مصالح مماثلة . ولذلك نرى بأن بريطانيا لم تتخذ اية تدابير لحل مشكلة هذه الجزر عندما أعلنت في يناير ١٩٦٨ بأنها ستسحب قواتها نهائيا من منطقة الخليج بنهاية سنة ١٩٧١ .

ولم يكن من المأمول اكتشاف النفط في اي من راس الخيمة او الشارقة ولذلك لم يحسب لهما حساب في فورة المفاوضات التي جرت بعد اعلان بريطانيا عن انسحابها المرتقب . وعندما شكل حكام ابي ظبي ودبي دولة اتحادية ووجهوا الدعوة الى حكام الدول المماثلة في المنطقة للدخول في هذا الاتحاد ، واجتمع ممثلو الامارات المتصالحة السبع في شهر يوليو ١٩٧١ فقد استطاعوا التوصل الى مشروع دستور الدولة الاتحادية المقترحة . وقد منح مشروع الدستور هذا الجزء الاكبر من السلطة لابو ظبي ودبي ، فرفض حاكم راس الخيمة ، صقر بن محمد القاسمي (الذي وصل الى الحكم بعد ان خلع عمه سلطان بن سالم سنة ١٩٤٨) رفض استمرار راس الخيمة في عضوية هذا الاتحاد . وقد شعر صقر

بن محمد القاسمي بوحدته في محنته خاصة عندما احتلت ايران جزر الطنب وابي موسى بعد ان اوشكت مدة المعاهدات مع بريطانيا على الانتهاء . وكان حاكم الشارقة ، خالد بن محمد (الذي خلع ابن عمه صقر بن سلطان سنة ١٩٦٥ ، كان قد توصل في آخر لحظة الى اتفاقية مع الحكومة الايرانية يقبل بموجبها انشاء نقطة عسكرية ايرانية في الجزيرة مقابل تلقيه مبلغ ثلاثة ملايين دولار سنويا ولفترة تزيد عن تسع سنوات .

كما نصت الاتفاقية على ان تتقاسم الدولتان بالتساوي اية عائدات نفطية (٤٩) في حالة اكتشاف النفط في الجزيرة مستقبلا . ومن المؤكد ان صقر بن محمد قد رفض ان يوقع على اتفاقية مماثلة مع ايران ، وقد جاء الاحتلال الايراني لجزيرتي طنب عنيفا ومفاجئا . اذ حدث قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني وانتهاء مدة كل المعاهدات والاتفاقيات السابقة ، فان بريطانيا لم تكن ملزمة قانونيا بحماية راس الخيمة من هذا الهجوم البحري .

ولكن بريطانيا كانت ملزمة (ادبيا) بحماية راس الخيمة . فقد كانت تدرك انه لولا وجود اتفاقياتها التي فرقت بين مشيخات ساحل الامارات المتصالحة منذ القرن التاسع عشر وحولتها الى جيوب صغيرة للامبراطورية البريطانية ، لكانت هذه المشيخات وجدت متسعا من الوقت للاتحاد فيما بينها او مع الدول العربية المجاورة بحيث تشكل وحدة سليمة لها حجمها وكما كان الحال ، فقد تركت بريطانيا هذه المشيخات متفرقة وعرضة للخطر في وجه أعدائها الكبار والاقوياء نسبيا . وعلى نفس الدرجة من الاهمية ايضا هو كون بريطانيا قد فعلت القليل او لم تفعل شيئا منذ سنة ١٩٢٨ لحل الخلاف . ولذلك فليس من المهم اذا كانت بريطانيا تعرف مسبقا بأمر الاحتلال الايراني ام لا ، او اذا كانت قد تواطأت او لم تتواطأ مع ايران ، لقد كان امام بريطانيا اربعون عاما لحل هذه المسألة ، منها خمسة وعشرون على الاقل كانت تستطيع خلالها ان تفرض السلام بالمفهوم البريطاني على هذه الجزر دون ان تلقى مقاومة تذكر . وكونها لم تفعل ذلك يؤيد الرأي الذي يقول بأن خطيئة اللامبالاة بالجريمة تفوق خطيئة ارتكابها .

الهوامش والمصادر :

١ — J. G. Lorimer. GAZETTEER OF THE PERSIAN GULF, OMAN, AND CENTRAL ARABIA. Calcutta : 1915. Vol. I, p. 786.

٢ — تجوز الاشارة هنا الى ان عدم الكفاية هذا يرجع في معظمه الى ضآلة عدد سكان دول ساحل الهدنة (الامارات المتصالحة) . فقد قدر هذا العدد في سنة ١٩٣٩ بسبعين الف نسمة .

٣ ــ الطنب الصغرى هي جزيرة مأهولة طولها حوالي ميل واحد ، وتقع على بعد ثمانية اميال الى الغرب من الطنب الكبرى التي تقع بدورها على بعد سبعة عشر ميلا الى الجنوب الغربي من جزيرة قشم. ويسكنها عدد ضئيل من السكان المتفرقين هنا وهناك ، وتكاد ان تكون خالية من المياه العذبة ، في حين انها تحوى على مكامن الاوكسيد الاحمر . وعلى العموم ، لم تذكر الطنب الصغرى صراحة في النزاع ، وانما كان النزاع حول الطنب الكبرى يشملها على اعتبار انها جزء من هذه الاخيرة .

٤ ــ ان جزيرة ابو موسى ، الاكثر مساحة من الطنب والاكثر كثافة منها ، قريبة من الشارقة اكثر منها الى لينجا . وتحتوي الجزيرة على كميات وافرة من المياه العذبة ومكامن الاوكسيد الاحمر . ولقد كان عدد سكان كل من الطنب وابو موسى يتفاوت من موسم الى اخر . ففي الشتاء يكون عدد سكان الطنب خمسة وعشرين عربيا واربعة ايرانيين بدون عائلاتهم . اما في الصيف ، فان السكان العرب يذهبون مع حملات الغوص على اللؤلؤ ، في حين ان الايرانيين يظلون في الجزيرة . وكان هؤلاء الايرانيون مؤلفين من خادم شيخ رأسَ الخيمة ورجلين لنقل المياه للعاملين في المنارة . اما عدد السكان في ابو موسى فقد قدر سنة ١٩٢٩ بخمسين عربيا واثنين من الايرانيين وثلاثة بلوشيين .

٥ ــ على بعد اربعين ميلا الى الغرب من « بستانه » ، وهي اقرب نقطة على الساحل الايراني تقع جزيرة سري الاكثر خصوبة وازدهارا من الطنب .

٦ ــ ان دراسة مسألة مطالبة ايران سنة ١٩٢٧ بالسيادة على البحرين تقع خارج نطاق بحثنا هذا ، وقد افردت لها ابحاث خاصة بها . وكانت هذه المطالبة تستند الى أن ايران كانت قد احتلت البحرين في اوائل القرن السابع عشر وظلت هناك حتى سنة ١٧٨٣ حين فتحها اسلاف اسرة آل خليفة الحاكمة حاليا . غير ان ايران لم تعترف قط بسيادة آل خليفة على البحرين ، ولم تتخل نهائيا عن مطالبتها بها الا في سنة ١٩٧٠ . (انظر : فريدون ادامیات . **جزر البحرين ، دراسة قانونية وديبلوماسية للخلاف البريطاني ــ الايراني . نيويورك ، ١٩٥٥** . ومالك اسماعيل . **الخليج الفارسي وجزر البحرين** . باريس ، ١٩٣٨ . وعباس فاروقي . **جزر البحرين** . نيويورك ، ١٩٥١ . ومجيد خدوري . « مطالبة ايران بالسيادة على البحرين » . امريكان جورنال أوف انترناشيونال لو

AMERICAN
JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW, Vol. 45, 1951.

وآرنولد توينبي . **الخلاف بين ايران وبريطانيا العظمى حول البحرين (١٩٢٧ــ١٩٣٤)** .

SURVEY OF INTERNATIONAL AFFAIRS. 1934.

7 — J. G. Lorimer. OP. CIT. I, pp. 746 and 2138.

8 — L/P&S/10 : P. 4949/12(1) : P. 2664/23: British Minister, Teheran, to Foreign Office : May 18, 1923 (copy).

9 — IBID. P. 1625/23. British Min. to Foreign Office : April 27, 1923 (tele.) (copy).

10 — L/P&S/11/262 : P. 2243/26. British Min. to Foreign Office :May 31, 1926 (copy).

11 — It was the money from this tax that went to finance the Trans-Iranian Railway work on which was started in 1927.

12 — L/P&S/10 : P. 4535/1928(11) : P. 4783/28 : Viceroy to Secy. of State of India (SSI) : Sept. 4, 1928 (tele.).

13 — The Bani Yas lived largely in Abu Dhabi and Dubai, both of which were ruled by different branches of the Bani Yas.

14 — L/P&S/11/277 : P. 1958/27. P. 3945/27 : Report from SNO to India Office : May 1, 1927.

15 — IBID. P. 1958/27 : P. 2367/27 : Secy. of Pol. Res. to British Minister, Teheran : April 14, 1927 (tele.)

16 — L/P&S/10 : P. 4011/1923(2). P. 3077/28 : Pol. Res. to Govt. of India: June 12, 1928 (tele.).

17 — IBID. P. 5125/28 : Pol. Res. to Govt. of India : Sept. 20, 1928.

18 — L/P&S/10 : P. 4535/1928(2) . P. 4017/28 : SNO to Admiralty : July 30, 1928 (tele.).

١٩ — تعهدت بريطانيا بموجب معاهدة / ١٨٢٠ ، ان تحمي ساحل الامارات المتصالحة من الهجوم البحري . وبموجب معاهدة ١٨٩٢ منع حكام هذه الامارات من ابرام اية اتفاقيات او اجراء ايـة اتصالات مع اي دولة اخرى فيما عدا بريطانيا العظمى . وفي سنة ١٩٠٣ علق اللورد كيرزون قائلا « انه في حين أن هذه المعاهدات تقيد حرية حكام هذه الامارات ، .... فان هـــذه المعاهـــدات تفرض بالمقابل التزامات على الحكومة البريطانية ، وطالما ان الشيوخ يلتزمون ببنود هذه المعاهدات، فليس هناك خوف من أن أية جهة كانت ستعبث بحقوقكم وحرياتكم » . انظر :
Lorimer. op. cit. I. p. 2638.

20 — L/P&S/10 : P. 4535/1928(2). P. 4078/28 : Pol. Res. to India Office : August 2, 1928 (tele.).

21 — IBID. P. 4157/28. Viceroy to Secy. of State, India Office : August 7, 1928.

22 — IBID. P. 4219/28. Parr (Teheran) to Foreign Office : August 8, 1928 (tele.).

23 — IBID. P. 5470/28. Pol. Res. to Govt. of India : October 8, 1928 (tele.).

24 — IBID. P. 6119/28. Enclosure No. 2. Letter of Proceedings from SNO to C-in-C, East Indies Station : August 17, 1928.

25 — IBID. Minute : December 12, 1928.

٢٦ — قدم طلب في السابع من فبراير / ١٩٢٩ الى الحكومة الايرانية لدفع تعويض قدره خمسة الاف روبيـــة .

٢٧ — « من المؤكد ان الجواب واضح تماما . وقد كان الفضل في اطلاق سراح الزورق وركابه يرجع الى الجهد الديبلوماسي الذي بذله صاحب الجلالة ..... واذا اخذنا بالاعتبار ما كان يمكن ان يحدث للنساء والاطفال من الركاب ، فمن المؤكد ان ما قام به ممثلو صاحب الجلالة هو انجاز كبير يجدر بنا ان نشير اليه . (ولا استطيع ان اصدق بأنه كان باستطاعة العرب ان يتوصلوا الى نتائج افضل لو انهم جهزوا حملة ، بل اميل الى الاعتقاد بأننا قد اسدينا لهم خدمة اخرى باقناعهم بعدم اللجوء الى مثل هذا التصرف الطائش) .

انظـــر :

L/P&S/10. p. 4535/1928(2). p. 3034/1929 : A. P. Waterfield (Treasury) to Monteagle (Foreign Office). April 3, 1929 (copy).

٢٨ — جرت عدة محاولات لعزل « سعيد » من السلطة ، وابرز هذه المحاولات جرت بـــين ١٩٢٨ — ١٩٢٩ عندما شكلت حركة اصلاحية . انظر : روزماري سعيد . « حركة ١٩٢٨ الاصلاحية في دبي » . **البعث** . المجلد الثالث والعشرين ، ديسمبر ١٩٧٠ .

29 — L/P&S/10. P. 4535/1928(2). Quoted in Pol. Res. to Govt. of India : June 1929 (tele.).

30 — IBID. P. 5769. Rendel (Foreign Office) to Walton (India Office) : September 2, 1929.

31 — IBID. P. 8086/29. Govt. of India to Pol. Res. : November 7, 1929 (tele.).

32 — R. M. Burrell. "Britain, Iran and the Persian Gulf : Some Aspects of th Situation in the 1920s and 1930s." THE ARABIAN PENINSULA : SOCIETY AND POLITICS. ed. Derek Hopwood. London. 1972.

33 — L/P&S/10. P. 4535/1928(2). P. 6794/29. Pol. Res. (Barrett) to Govt of India : September 5, 1929.

34 — IBID. P. 2958/30. Pol. Res. to India Office : May 11, 1930 (tele.).

35 — L/P&S/12. Coll. 30/1. List of Conditions enclosed in P. Z. 3254/31. Pol. Res. to Govt. of India : May 11, 1931.

36 — IBID. P. Z. 6130/33. Pol. Res. to Govt. of India : September 25, 1933 (tele.).

37 — IBID. P. Z. 7757/33. Pol. Res. to British Minister, Teheran : November 16, 1933 (tele.) .

38 — IBID. P. Z. 5820/33. S.N.O. to Pol. Res. : September 4, 1933 (tele.). This had been communicated to the S.N.O. by the Residency Agent.

39 — IBID. P. Z. 3360/34. S.N.O. to C-in-C, East Indies : May 17, 1934 (tele.).

40 — IBID. P. Z. 4383/34. Rendel to Under S.S.I. : July 2, 1934.

41 — IBID. P. Z. 5735/34. Pol. Res. to Br. Minister, Teheran : September 1, 1934 (tele.) .

42 — IBID. P. Z. 46/35. Pol. Res. to India Office : January 2, 1935 (tele.).

43 — IBID. P. Z. 121/35. Pol. Res. to Govt. of India : January 5, 1935 (tele.).

44 — IBID. P. Z. 504/35. Pol. Res. to Govt. of India : January 22, 1935 (tele.) .

45 — IBID. P. Z. 122/35. Pol. Res. to India Office : January 5, 1935.

46 — Eugene Staley. "Business and Politics in the Persian Gulf : The Story of the Wonkhaus Firm" POLITICAL SCIENCE QUARTERLY. September, 1933. Also, C. P. Busch. BRITAIN AND THE PERSIAN GULF. 1894—1914, California : 1967. pp. 359—372.

47 — L/P&S/12. Coll. 30/81. P. Z. 4313/34. Pol. Res. to India Office : June 28, 1934 (tele.).

48 — IBID. P. Z. 6269/34 : Translation of agreement signed by Shaykh of Sharjah, 27 Jumada I 1353/7 September 1934.

٤٩ — دفع خالد حياته ثمنا لهذه الاتفاقية ، فقد قتل في يناير ١٩٧٢ ، على يد صقر بن سلطان الذي حاول استعادة مركزه السابق . الا ان الحكومة الجديدة لدولة الامارات العربية المتحدة تدخلت ودعت سلطان ، شقيق خالد ، لتسلم الحكم .

* * * *